

هجوم أرامكو وتوظيف الحوثيين في التصعيد الإيراني

هكذا قررت طهران تبني وسيلة تصعيد جديدة وهي رفع حدة الهجمات العسكرية وخطورتها على منشآت النفط في الخليج العربي وتوظيف الحوثيين في هذا المخطط لم يعد مجدياً بالنسبة لإيران استهداف ناقلة نفطية هنا ومحطة ضخ هناك. كانت تلك العمليات تحذيرية تريد نقل رسالة للعالم مفادها أن بإمكان طهران التأثير على إمدادات النفط العالمي. أما اليوم، فقد انتقلت إيران للعمل على التأثير فعلاً على إمدادات النفط تلك، فقررت ضرب أكبر وحدة لمعالجة النفط في السعودية، موقع بقيق التابع لشركة أرامكو. ينتج موقع بقيق نحو 100 مليون برميل، ما يعادل 5 بالمئة من الإنتاج العالمي، ويعالج بين 6 و7 ملايين برميل للتصدير. ولكي تتجنب إيران ردة الفعل الدولية على هذا العمل الخطير زجت باسم الحوثيين ودفعتهم لتبني الهجوم، بالنسبة للمجتمع الدولي، فإن السعودية في حالة حرب مع الحوثيين وبالتالي فإن أي عمل عسكري من قبل الجماعة الحوثية داخل الأراضي السعودية لا يشكل ضربة كبيرة ولن يستدعي رداً دولياً عاجلاً.



طهران قررت تبني وسيلة تصعيد جديدة وهي رفع حدة الهجمات العسكرية وخطورتها على منشآت النفط في الخليج العربي وتوظيف الحوثيين في هذا المخطط

ربما يفسر ذلك تصاعد هجمات الحوثيين بطائرات مسيرة من غير طيار، وبصورة مفاجئة، على الأراضي السعودية خلال الأشهر الماضية. لم يستخدم الحوثيون هذا السلاح طيلة أربع سنوات من الصراع في اليمن، ولا يمكن تصديق رواية أنهم قاموا بتصنيع تلك الطائرات محلياً. من الواضح أن سلاح الطائرات المسيرة والذي استخدم طيلة الأشهر الماضية يندرج في خطة إيرانية عملت على تسليط الضوء على الحوثيين ورسم صورة لهم كعابق قادر على استخدام هذا السلاح. وعندما قررت إيران استخدام هذه الطائرات المسيرة بنفسها وإرسالها من الأراضي اليمنية لاستهداف منشآت النفط السعودية، بدأ من المنطقي توجيه أصابع الاتهام إلى الحوثيين. باختصار مهدت طهران لهجومها النوعي الأخير طيلة الأشهر الماضية ليأتي في سياق هجمات الحوثيين على المملكة العربية السعودية. لقد ساعد ذلك بالفعل على تخفيف ردة الفعل الدولية حتى الآن. ولكن الجميع يدرك أن إيران هي الطرف الفاعل وأن مرور هذا العمل من دون رد لن يقود إلا إلى حدوث هجوم جديد. هذه المرة، ووفقاً لإستراتيجية إيران الواضحة، سيكون أكبر حجماً وأكثر خطورة.

سلام السعدي

كاتب فلسطيني سوري

لا يمكن وضع الهجوم الأخير من قبل إيران والحوثيين على منشأتين رئيسيتين تديرهما شركة أرامكو النفطية المملوكة للدولة في سياق الهجمات التي شنها الحوثيون داخل الأراضي السعودية باستخدام سلاح الطائرات من غير طيار. تريد إيران الترويج لمثل تلك الرواية وذلك للتخفيف من ردود الفعل الدولية المتوقعة. ولكن الحقيقة هي أن الهجوم الأخير هو تصعيد نوعي وانتقال من إستراتيجية إيران السابقة، التي اعتمدت على هجمات محدودة، إلى سياسة الحرب الواسعة وغير المباشرة.

بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية وعودة العقوبات الاقتصادية، وجدت طهران نفسها أمام خيار واحد هو التصعيد وافتعال الأزمات في المنطقة. ذلك أن الجمهورية الإسلامية، التي تعاني اقتصادياً وتحاول جاهدة كبح جماح الغضب الشعبي والسيطرة عليه، لا تحتل قسوة العقوبات الاقتصادية بمستوياتها الحالية. يعرف حكام طهران أن استمرار العقوبات سيؤدي إلى الانفجار الداخلي ولا يمكن لهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي. هكذا وضعت إيران إستراتيجية لتفكيك تهديدها بإغلاق مضيق هرمز، حيث يمرّ خمس استهلاك النفط العالمي. الهدف النهائي لطهران هو وقف تصعيد النفط في المنطقة في حال استمر منعها من تصدير نفطها. وبسبب إدراك طهران خطورة ما قد ينجح عن شن هجمات عسكرية تخريبية تستهدف زعزعة استقرار سوق النفط العالمي، اتبعت أسلوب الهجمات الصغيرة التي توقع خسائر محدودة للغاية وتبقى مجهولة المصدر.

وبدا هذا النوع من الهجمات في شهر أبريل الماضي باستهداف سفن تجارية، بينها ناقلة نفط سعوديات، قرب ميناء الفجيرة في دولة الإمارات، ليتبعه استهداف محطتي ضخ للنفط شرقي المملكة العربية السعودية بطائرات مسيرة.

وفي منتصف يونيو الماضي، جددت إيران هجماتها على المنشآت النفطية في الخليج باستهداف ناقلتي نفط قادمتين من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية. كانت السمة البارزة لتلك الهجمات هو تصاعدها المستمر.

ولكن العقوبات الأميركية استمرت، بل ازدادت صرامة مع مرور الوقت، وهو ما دفع إيران إلى طرح ورقة عودة العمل على برنامجها النووي كوسيلة ضغط جديدة تخرجها من مأزق العقوبات القاتلة. من دون شك يشكل استئناف أنشطة البرنامج النووي الإيراني وسيلة ضغط مؤثرة على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. ولكن نتائج ذلك الضغط لن تظهر إلا على المدى الطويل بسبب التقدم البطيء للغاية في البرنامج النووي، وهو ما قد يستغرق سنوات ليس بوسع طهران تحلّ أعبائها.



اعتداء أرامكو: أبعاد الصراع الدولي حول العالم العربي وتداعياته

بجها السيادة ودراسة الوسيلة المثلى للرد.

وفي سياق التمديد أو التسوية ستحول واشنطن الأمر إلى مجلس الأمن الدولي وتنتهج مناسبة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن موسكو وبكين ستلجان على الأرجح لتتوسط أي قرار أممي وإفراغه من مضمونه، وكل ذلك سيزيد من تداعي الهيبة الأميركية.

ولذا يبقى موضوع الرد مدرجاً على جدول أعمال البنتاغون لأن ترك التعرض للاقتصاد العالمي من دون عقاب سيكون سابقة سيئة وضربة إضافية لنفوذ واشنطن.

يدل الموقف الأميركي المتردد والتأهب الروسي والصيني لقفز الثمار والمواقف الأوروبية الحذرة، على أن الحلقة الجديدة من لعبة الأمم في شبه الجزيرة العربية والخليج ستواصل وتشكل تهديداً للوجود العربي. ومن يشاهد مؤتمرات دونالد ترامب وإفاداته الصحافية وتغريداته التويترية يعلم جيداً أن الثوابت تتساقط كما الثقة بينه وبين حلفائه، وأن التعويل على واشنطن وحدها غداً سراباً.

من ناحيته يقوم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الحرص على تسويق سلاحه ومنظومات دفاعه الجوية بتقليد ترامب ولا يختلف عن نهجه في النفعية الاقتصادية. أما الصين التي تحتاج كثيراً إلى الطاقة الآتية من منطقة توجد على "طرق الحرير" فتلعب دوماً أوراق القوة الناعمة من دون التفتيش عن ردع إيران التي تهدد الاستقرار وأمن الطاقة.

وفي نفس سياق ابتزاز العالم العربي والسعي إلى تقاسم فرواته والنفوذ فيه نطالع موقف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الشامت من السعودية أو موقف بنيامين نتنياهو الذي استعجل ضمّ غور الأردن في هذا الجو الإقليمي المشحون من أجل انتخابات ما لبث أن خسرها، ونراقب كذلك موقف أكثر من طرف أوروبي يتمسك بالدور الوسطي والاتفاق النووي من دون العناء بالتشديد على فني إيران عن الاستمرار في نهج سلمي ذي تبعات ضارية.

بعد قرن على اتفاقية سايبكس - بيكو ووعدهم بلفور وما حلّ بدنيا العرب حينها، يتم التعامل اليوم مع العالم العربي وكأنه الرجل المريض لهذا القرن.

ترامب لأن الولايات المتحدة تعوّدت على ذلك. ربما هناك بعض المبالغة لأن تقاطع المصالح الذي برز ضد العراق وفي أماكن أخرى تحت عنوان "الحرب الكبرى ضد الإرهاب" ربما يفسر التهاون الأميركي والسعي لتكوين إيران شريكاً مفيداً في الإقليم كما راهن على ذلك أوباما، أو لأن إيران كانت تعود لنهائين أو تساوم مع واشنطن لانتزاع دور "الشرطي الإقليمي" الذي لطالما راودها منذ أيام الشاه. لكن يبدو أن التوفيق بين بدايات التراجع الأميركي في الشرق الأوسط، وإصرار طهران على تمديد "الحقبة الإيرانية" في الإقليم يصطلم بعودة روسيا القوية، والطموح الصيني للحلول تدريجياً مكان القوة الأميركية "الراحلة ولو بعد حين" حسب تحليل بكين.



الخروج من الانكشاف الاستراتيجي العربي يمثل أولوية عبر صياغة الحد الأدنى من الاندماج وإعادة النظر بالتحالفات وعدم التسليم بأن الصراع الدولي سيكون على حساب العرب مهما كانت الأثمان والتضحيات

وكل هذا يزيد من تعنت إيران ويجعلها تستخف بمنطق سياسة العقوبات وتواصل التصعيد تحت سقف معين، وتتمسك بزمام المبادرة نتيجة عدم رد واشنطن على إسقاط الطائرة المسيرة ومسارمة لندن على خطف الناقلات البريطانية.

تسعى طهران عبر ممارسة الابتزاز والضربات العسكرية المدروسة بشكل مباشر أو عبر أدواتها، إلى الاستفراء الدول العربية في الخليج والتركيز على المملكة العربية السعودية، القوة العربية والإسلامية، ودورها الناظم في سوق الطاقة وإنتاجها. وعلى ما يبدو لا تنبالي إيران بجزء المنطقة إلى حرب، أو زيادة في منسوب التوتر ربما لإيجاد مخرج ولو محدود من أزمة اقتصادية تتفاقم في الداخل الإيراني. وبما أن اعتداء 14 سبتمبر الأخير يُعتبر اعتداءً على الاقتصاد العالمي لا سابقة له، وإزاء عدم تحبب العمل العسكري من قبل الرئيس ترامب بالذات، ركزت الرياض على أن المسألة تعني المجتمع الدولي مع تسكها

الممنوعة أو المرفوضة، وضع الرئيس دونالد ترامب نفسه وبلاده في مأزق ولن تكفي البيانات وتشديد العقوبات لأن طهران تراهن على تردد وارتباك الإدارة الأميركية، وتعتقد أن بإمكانها الصمود حتى موعد الانتخابات الرئاسية القادمة. توجد واشنطن في وضع لا تحسد عليه خاصة أنه منذ خمسينيات القرن الماضي ارتكزت السياسة الأميركية في الشرق الأوسط على ثلاثة ثوابت: الأول ضمان أمن الطاقة وتدقيقها من المنطقة، والثاني أمن إسرائيل، والثالث حماية المصالح الأميركية حيال التحدي والمنافسة.

وبالطبع حافظت الإدارات المتعاقبة على هذه المرتكزات بالرغم من الحديث عن إعادة الترميم باتجاه آسيا السابق باراك أوباما وبدء الاكتفاء النفطي في بدايات هذا العقد. ولذا يمثل ما يحدث في الخليج منذ شهر تحدياً مكشوفاً لهيبة واشنطن.

وحسب أكثر من مراقب أميركي فإن سياسة العقوبات أو تفعيل القنوات السرية للتفاوض سيبيحان من دون جدوى، وأن عدم الرد على عملية أرامكو يعني أن أسس السياسة الأميركية المبنية طوال 70 سنة قد تعاني من التصدع وفقدان المصداقية مع الحلفاء وفتح الطريق أمام الصين وروسيا والأطراف الدولية الأخرى، وكل ذلك يهدد استمرارية هذه السياسة وفعاليتها.

وبالطبع لا يُعد ذلك غريباً لمن يتابع حلقات المسلسل الطويل للصلوات بين واشنطن وطهران منذ عام 1979 إلى يومنا هذا، حيث يلاحظ أحد الخبراء اللبنانيين الذي عمل سابقاً في العاصمة الفيدرالية أن "إيران الخميني وخامنئي أهانت مختلف الإدارات الأميركية منذ أربعين سنة (رهائن السفارة الأميركية في طهران، الهجوم على المارينز في بيروت.. وإسقاط الطائرة الأميركية المسيرة حديثاً) ولا شيء يوحي أن ذلك سيتغير مع إدارة دونالد

د. حطار أبودياب
أساذ العلوم السياسية، المركز الدولي للحوكمة، باريس

شكل الاعتداء الصارخ الذي تعرّضت له منشآت أرامكو في 14 سبتمبر الجاري، استهدافاً للمملكة العربية السعودية وللأمن العربي، كما للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة. وممّا لا شك فيه أننا أمام فصل جديد من "اللعبة الكبرى الجديدة" للقرن الحادي والعشرين، والتي انطلقت من الساحة السورية في العام 2011 وتستمر فصولاً، لكن ما بعد حدث 14 سبتمبر 2019 لن يكون كما قبله بالنسبة لتداعياته على المخاض الدائر ومستقبل الإقليم أسوة بحدث الحادي عشر من سبتمبر الذي تتفاعل آثاره العالمية حتى اليوم.

ويغض النظر عن التوقعات وفي التركيز على التطورات التي ستتسارع في الأسابيع المقبلة وما تحمله من تناقضات وتسويق وردود محدودة، أو مواجهات بالوكالة، يكمن الثابت الوحيد في استهداف أراضي العرب وثرواتهم وأمنهم الإستراتيجي ودولهم الأساسية، وما تبقى من نظامهم الإقليمي في خضم إعادة تشكيل النظام الدولي، وما يدور من صراعات دولية وإقليمية محتدمة من سوريا إلى ليبيا، مروراً باليمن وضفاف الخليج العربي.

يتبين بعد عملية أرامكو أنها تندرج في خطة إيران للرد على إستراتيجية أقصى الضغوط الأميركية منذ مايو الماضي، والتي تمثلت في استهداف الفجيرة وإسقاط الطائرة الأميركية المسيرة وحرب الناقلات وتحريك الأزرع الإقليمية. لكن يصعب في المقابل الإحاطة بالموقف الأميركي وردّ الفعل المتوقع إزاء التحدي، خاصة أنه في مواجهة المازق بين التفاوض المستحيل والحرب

